



وجه النائب محمد صالح البرعي سؤالاً لوزير المالية بشأن عدم اعتماد مبلغ ثلاثة مليارات ريال التي أوصى بها المجلس لتغطية المشاريع التنموية في محافظة الحديدية وفي رده أوضح نعمان الصهبي وزير المالية أن وزارته تتعاظم بشكل ايجابي مع المشاريع التنموية التي استكملت اجراءاتها القانونية



اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق..

هل هي ضرورية؟

دائمًا نسلم عن تشكيل لجان تقصي الحقائق، بمعنى لجانا استثنائية يشكلها مجلس النواب للنزول الميداني بخصوص قضية معينة حدثت هنا وهناك في مختلف المحافظات، هذه اللجان بالطبع ليست اللجان البرلمانية الثابتة.. والتساؤل الذي يفرض نفسه هل المجلس بحاجة الى هذه اللجان وهل هي قادرة على اداء المهمة المنيطة بها، واداً كان كذلك كيف تستطيع اللجان الاستثنائية هذه الحصول على المعلومات في فترة قصيرة قد لا تزيد عن ثلاثة ايام، وهل ثلاثة اربعة اعضاء قادرين على جمع معلومات.. ربما لم تكن الجهات المعنية قد حصلت عليها في حينه؟ وشياء اخرى تطرح استهتات حول هذا الموضوع؟ لذا لزم علينا طرحه كاستطلاع للميثاق، جمعنا معلوماته من برلمانيين..

توفيق الشرعي - فيصل عجاج



في البدء أكد النائب محمد رشاد العلمي أن هذا يأتي في إطار الدور الرقابي للميثاق الذي يمارسه في إطار صلاحياته الرقابية.. مشيراً إلى أن هناك قضايا واحداثاً سابقة تم تشكيل لجان تقصي الحقائق حولها ولم يكن هناك اي داع لتشكيلها لأن الجهات المعنية لم تستطع الوصول الي معلومات حولها، فما بالك لجنة تشكل من عدة اقرارات وبإمكانات محدودة..

في البدء أكد النائب محمد رشاد العلمي أن هذا يأتي في إطار الدور الرقابي للميثاق الذي يمارسه في إطار صلاحياته الرقابية.. مشيراً إلى أن هناك قضايا واحداثاً سابقة تم تشكيل لجان تقصي الحقائق حولها ولم يكن هناك اي داع لتشكيلها لأن الجهات المعنية لم تستطع الوصول الي معلومات حولها، فما بالك لجنة تشكل من عدة اقرارات وبإمكانات محدودة..

التنسيق مع الجهات

وأشار العلمي الى ضرورة تنبه المجلس للتوقيت الزمني الذي يفترض أن تشكل فيه هذه اللجان، حتى تكون قادرة على اداء المهمة ورفع تقرير مستوف بالمعلومات، كما أنه من الضروري عند تشكيل اية لجنة التنسيق مع الجهات الرسمية.. حتى تتمكن اللجنة المكلفة من ممارسة المهام في إطار متكامل مع مراعاة الزمن المحدد لهذه اللجنة أو تلك.. وأضاف العلمي أنه لا يوجد داع أو أهمية لاستمرار النزول الميداني لهذه اللجان الاستثنائية لأن نزولها يعتبر استنزافاً لقدرات المجلس ومساكناته وبالتالي نزول عناصر برلمانية يكون على حساب اداء البقية في البرلمان..

أسباب مختلفة

وبخالفه الرأي النائب علي مجاهد شمر الذي أكد أن البرلمان بأمر الحاجة الى لجان تقصي الحقائق لأن هناك لجاناً ثابتة لا تقوم بدورها المنوط بها، وهذا يعود - بحذ قوله - الى عدم التفاعل في قاعة المجلس بالإضافة الى استمرار الغياب المرتفع للنواب، كما أن هناك قصوراً في المشاركة المسائية من قبل اعضاء اللجان.. كل هذا وغيره أجبر هيئة رئاسة المجلس على طلب التصحيح بالنزول الميداني للجان استثنائية بحسب حجم القضايا التي تقرض ذلك ومدى خطورتها على الصلحة الوطنية.

ونوه شمر الى ان من يقول إن المجلس يمر على تقارير اللجان الطارئة مرور الكرام فهو منحط وواهم، وإن كان هناك قصور أو عدم تنفيذ لتوصيات هذه اللجان فهذه مسؤولية هيئة رئاسة المجلس التي يجب ان تتابع ذلك، مضيفاً : إن هناك ضرورة تستدعي استمرار المجلس في تشكيل اللجان التي تقدم معلومات مهمة حول القضية التي شكلت من أجلها، وبموضوعية وحيادية

ضرورة الحوار

من المؤكد ان آية ممارسات أو أخطاء قد تتصلح ويتم معالجتها أو الشعور بالمسؤولية تجاهها في وقت ما، ويبقى هناك نوح لآيد من التمسك به وعدم تجاوزه في اصلاح الاخطاء او مجانبته وقوعها.. هذا النهج المتحيز بالحوار بين الاطراف مجتمعة يتوجب تكريس الجهود الحثيثة لمواصلة بين هذه الاطراف السياسية، ونحزب ان آية مساندة أو دفاع عن التصرفات غير المسؤولة والتي ينجم عنها أو يرافقتها اختلالات واستغلال- تنقل قابلة للتلاعب مالم يكن الحوار الحل الوحيد لمعرفة ملامساتها وعبره.. أي الحوار- تطرح المعالجات. والمؤسف ان بعض الاحزاب لا تريد الحوار إلا اذا كانت مستمر من خلاله أهداف معينة تضمن من خلالها بقاء وهجها - ان كان لها وهج- في الشارع، فبدلاً من ان تستفيد من الآخر وتخرج عن قوقعتها وتائبها وتحث بقرارات الساسة من خارج إطارها التنظيمية وتحط نفسها محط المسؤولية كشريك سياسي فعال في العملية السياسية والديمقراطية نجدتها تخلط أوراها مع ذاتها ومع الآخر..

ومتابعة كافة القضايا في مختلف المحافظات ما أدى الى ضرورة تشكيل لجان استثنائية من قبل المجلس، مضيفاً كما أن هناك قضايا تتطلب معالجتها اعضاء متخصصين وهؤلاء الاعضاء يرصدون الحظ احساناً توزعهم في لجان برلمانية مختلفة ما يجعل هيئة رئاسة المجلس تعمل على جمعهم في لجنة استثنائية تقوم بالنزول الميداني لتقصي الحقائق حولها والرفع بتقارير يقق المجلس عندها ويناقشها بتأن ويحصل نقاش مستفيض حول بعضها بحسب أهمية القضية ونوعها كما حدث في تقرير اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق حول المشاريع الاستثنائية في محافظة اب..

ونوه قاصرة : الى ان هناك قضايا تحتاج الى متابعة مستمرة وعدم الاكتفاء بنزول ميداني واحد لمدّة ثلاثة ايام أو اسبوع محدد.. ربما ان اللجنة المعنية -بحذ قوله - قد لاتصل الي أسسط المعلومات في هذه المدّة، أو تصل الي معلومات مهمة ولكنها غير متكلّنة وبحاجة حول الاوضاع وللحصول عليها..

الميداني ورفع تقرير عن ذلك.. وأشار الى ان

المدّة الزمنية لكل لجنة ينبع من حجم القضية وكذلك دور اللجنة المعني بالجوانب الرئيسية للقضية بعيداً عن التفاصيل.

آليات سريعة

ويرى أمين الصلوي عضو مجلس النواب أن تشكيل هذه اللجان لاياتي في الايام والاحداث الحساسة والتي قد تتفاقم وترتبط عليها اشكالات اضافية، ويضيف : في هذه الحالات يرى المشرعون ضرورة وجود آليات سريعة لتفادي ما قد يقع وانه لا بد من تشكيل لجنة طارئة تغطي كافة الصلاحيات ولا تخضع لأي نفوذ..

مشيراً الى ان هناك لجاناً قامت بنزول ميداني في قضايا معينة وواجهت عراقيل وصعوبات في عملها نتج عن ذلك تقديم تقارير هزيلة..

وفيما يتعلق بمرور المجلس على تقارير هذه اللجان مرور الكرام أكد الصلوي ذلك ولكن في بعض التقارير -بحذ قوله- مشيراً الى ان الاغرب في مناقشة هذه التقارير الطارئة هو عدم وجود الجانبات الحكومي في اية مناقشة لهذا النوع من التقارير، والمفروض - بحذ قوله- حضور الجانبات الحكومي لأجل الخروج بسجل ثنائي لتلك القضايا وهذا ما نأمل مستقبلاً، كما ان حضور الجانبات الحكومي سيحصل على السعي الدؤوب لتفويض توصيات اللجان الطارئة.. بالإضافة الى أنه لا بد من متابعة المجلس للالتزامات الحكومية أو غيرها بما ورد في التوصيات..

تقصير

وذهب النائب عبدالرحمن معزب الى اسباب مهمة تستدعي المجلس تشكيل هذه اللجان الطارئة، كتقصير الجهات المعنية في اداء دورها ومهامها في قضية ما، هذا التصدير يلزم المجلس القيام بما يجب ويكون هذا عن طريق تكليف لجنة طارئة معينة للنزول

اسراع القضايا

من جانبه أكد النائب علي محمد قاصرة ان اسراع القضايا وكثرتها جعل اللجان البرلمانية الشابتة والمشكلة وفقاً للاحقة الداخلية للمجلس - لاستطباع القيام بكل اعمالها



علي احمد العمري

من مواليد آل عسرمان /الملازم / م البيضاء ١٩٥٧م بكالوريوس ادارة صناعة. ديبلوم الإدارة المتقدمة جامعة مانشستر بريطانيا دورات في صندوق النقد الدولي والعربي في السياسات والبرمجة المالية عضو مجلس نواب لثلاث دورات ١٩٩٣ - ٢٠٠٩م رئيس للجنة المالية ١٩٩٩ - ٢٠٠٥م الدائرة ١٢٨ البيضاء عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام

سيرة برلمانية

* عضو مجلس النواب الدائرة (٤٦)

مسئولية اللجان

اما خالد شاييف عضو البرلمان فتحدث قائلاً : حقيقة ليست كل القضايا بحاجة الى لجان طارئة ولا الى تصانف المجلس تجاه بعضها كما كان يحصل سابقاً حيث تشكل لكل قضية لجنة طارئة.. مضيفاً انه كان يحصل ذلك وهناك قضايا كبيرة ومهمة ماثلة أمام البرلمان وهو بأمر الحاجة الى رؤية كل الاعضاء حيالها. وخالف شاييف آراء من سبقه في الحديث حول هذا الموضوع حيث أشار الى ان اللجان المشكلة هي المعنية بتنفيذ توصيات تقاريرها وذلك من خلال متابعتها المستمرة للجانبات الحكومي لان الأمر - بحذ قوله- يتطلب سرعة وحزم عند ذلك لاهلها الطارئة اذا كانت توصياتها تستدعي على المدى البعيد أو ربما لا تنفذ بسبب التقصير الذي قد يحصل.. مؤكداً ان المدّة الزمنية للجان الطارئة بخصوص تقصي الحقائق غير منطقيّة وغير كافية للحصول على المعلومات الصحيحة.

استجابة لمتطلبات الشفافية والمساءلة

جهاز الرقابة يقدم تقريره السنوي لمجلس النواب

وبالبحال ٧.٩٪، صاحبه ارتفاع معدلات التضخم والبالغ ١٨٪، مستأثراً بذلك وبشكل أساسي بالسياسات المالية والنقدية بالإضافة إلى عوامل خارجية وداخلية أخرى. وتطرق إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية الخاصة بعام ٢٠٠٦ سواء فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية أو الاقتصادية وفي مقدمتها تحقيق نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في أسعار الصرف ونمو الاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية ليصل إلى حوالي ٧ مليارات دولار تكفي لتغطية الواردات لأكثر من ١٤ شهراً، وكذا التحسن الإيجابي في أداء موازين التجارة الخارجية واستمرار التحسن في وضع الدينونامية الخارجية. وقال رئيس جهاز الرقابة والمحاسبة إن الإنفاق العام شهد نمواً متحيزاً للإنتاج الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري مدفوعاً بما أقره الاعتماد الإضافي والذي لم يكن في أضيق الصدود وهو ما انعكس سلباً على الانضباط المالي للموازنة وكانت له آثار تضخمية. وبالرغم من

الاستجابة للمادة ١٧٦ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، وقال السنفي "لقد تابعنا بكل تقدير إصرار ومطالب مجلسكم بالإطلاع على تقارير الجهاز بشأن الحسابات الختامية، وإذا كان هذا المطلب يعبر عن ثقة نعتز بها فإنه يرتب علينا أيضاً مسؤوليات إضافية لتكون قادرين على تلبية متطلبات المساءلة البرلمانية وهو ما نحرص عليه دوماً". مشيراً إلى أن ما يصدر عن مجلس النواب من توصيات بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يؤكد على أهمية دوره الرقابي وتدعيم استقلاليتها. ونوه السنفي إلى ما وصفه برغبة صادقة يمكن تلمس ملامحها من الجانبات الحكومي في اتجاه تصحيح المسار المالي وفي التعرّف ليس فقط على الاختلالات التي تشوب الأداء الحكومي وإنما في الكشف عن الأخطاء والمخالفات وفي ذلك دليل صحة ومؤثر هام يستجيب لمتطلبات الشفافية والمساءلة. وأشار السنفي إلى أن تطلعات القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وجهوده المحلصة والمتواصلة في الدفع بعجلة التنمية



من شرفة البرلمان

بعد الظهر!! طلب كثير من الاعضاء بتخصيص ساعة واحدة على الأقل لحضر فيها كل يوم وزير السي البرلمان للقاء النواب، بدلاً من مغادرة كثير منهم الساعة والذهاب الى مكاتب الوزراء، وصوتوا على مقترح لرئيس الجلسة بحضي الراعي بان يكون حضور الوزراء بعد الظهر الى المجلس واللقاء بهم، ومالم تعرفه نحن هل اللقاء سيكون لامر شخصية أم لمصالح عامة!!



اقتضاء تلاحظ بعض الاعضاء يقفون وراء عضو ما فبان طرح رأياً أو مقترحاً قالوا نحن نركب ما قاله فلان جملة وتفصيلاً، وان طرحتم مسألة للتصويت تلتفت هؤلاء النواب بيته وبسرة بحثاً عن صاحبهم لمعرفة هل رفع يده لا!!!